القانون ضد **تشويه الأعضاء التناسلية للإناث**

يعاقب القانون البرتغالي ممارسة **تشويه/**بتر الأعضاء **التناسلية** للإناث [أو ختان الإناث].

وينص القانون الجنائي، الباب 1- الجرائم ضد الأشخاص، الفصل 3- الجرائم ضد السلامة البدنية على ما يلي:

ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تعتبر انتهاكا جسيما للسلامة البدنية، وهو التجريم المنصوص عليه في المادة 144-A، التي **تشير أيضا الى أن المشاركة في أي عمل يتعلق بالتحضير** لممارسة الختان على الإناث تعتبر **جريمة** كذلك (مثلا التحضير للسفر؛ تنظيم حفل، إلخ...).

المادة 144-A

1- كل من أقدم على تشويه الجهاز التناسلي لأنثى، تشويها جزئيا أو كليا، من خلال بتر البظر أو تخييطه أو ختانه أو أي ممارسة أخرى تلحق الضرر با لعضو التناسلي للأنثىلأ سباب غير طبية، يعاقب بالسجن لمدة ما بين عامين (2) عشرة (10) أعوام.

2- كل عمل مشاركة في التحضير للجريمة كما هو مبين في الفقرة أعلاه يعاقب بالسجن لمدة قد تبلغ ثلاثة (3) أعوام.

[مادة مزيدة بمقتضى القانون 83/2015 بتاريخ 08/05؛ تاريخ الدخول حيز التطبيق: 2015/09/05].

وتجدر الإشارة الى وجود جوانب أخرى مشددة فيما يتعلق بممارسة هذه الجريمة:

طبقا للمادة 145 من القانون الجنائي، يمكن اعتبار ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث جريمة موصوفة، أي أنها تخضع لعقوبة مشددة إذا تمت في ظروف تكشف عن أعمال مشينة أو شاذة بشكل خاص، مثل تلك المنصوص عليها ، من بين أعمال أخرى، في الفقرة 2 من المادة 132.

من المهم الانتباه الى أن هذه الممارسات حتى وإن تمت خارج التراب الوطني البرتغالي، فإن المقترفين **يخضعون للمحاكمة في البرتغال إذا ما ثبتت عليهم الشبهات.** فإذا بلغ ا لى علم اللجنة أي تصرف من هذا القبيل، فإنها ملزمة بتبليغ النيابة العامة، على غرار ما يقع بالنسبة ل لممارسات المنجزة داخل التراب الوطني، طبقا لمقتضيات المادة 70 من قانون حماية الأطفال واليافعين المعرضين للخطر.

[دليل المساطر الخاص بلجان حماية الأطفال واليافعين-التعاون الفعال في الوقاية ضد تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والقضاء عليها].

كما يجدر الانتباه، وطبقا لما سبقت الإشارة إليه في الفقرة 3 من المادة 149، الى أنه حتى في **حالة موافقة الضحية، كما هو منصوص عليه في المادة 144-A**، فإن هذا لا ينفي **بأي حال من** الأحوال عدم الممارسة **شرعية المعنية.**

إن الجرائم المنصوص عليها في المادتين 144 و145 تعتبر جرائم حق عام، ومن ثم، فإن **المحاكمة الجنائية** لا تتعلق بتقديم شكاية في شأنها.

---

* هذه الترجمة **ليست رسمية.** فهي تهدف الى المساعدة على فهم أعمق للقانون البرتغالي، فقط.